دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عمل الإتحاد الاوروبي في المجال العمراني
المصدر:	مجلة مستقبليات
الناشر:	المركز الوطني للترجمة
المؤلف الرئيسي:	دريفي، جون فرانسوا
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	77 - 81
رقم MD:	713591
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	منظمات المجتمع المدني، الإتحاد الأوروبي، التنمية العمرانية، التخطيط العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/713591

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عمل الاتحاد الأوروبي في المجال العمراني[1]

بقلم جان فرنسوا دريفي[2]

هل يجب أن تكون للاتحاد الأوروبي سياسة عمرانية؟ يبدو هذا السؤال دقيقًا بالنظر إلى الرهانات المحلية جدًّا التي تميز العديد من المدن الأوروبية وإلى مبدأ التفريع الذي يطغى على السياسة الأوروبية، ويوجب أن تكون أدنى الدوائر المتخذة للقرار هي القائدة للسياسات المحددة. والحق أن الاتحاد الأوروبي ليست له سياسة عمرانية في معناها الفعلي، ولكنه يتدخل في المسائل العمرانية منذ عشرين سنة تقريبًا. وهو ما يذكرنا به المؤلف هنا.

وبعد بعض المشاريع النموذجية، استهلت المفوضية الأوروبية سنة ١٩٩٤ برنامج عمل خصوصي يسمى أربان Urban ولكم في هذا المقام تقديم له. ثم أحيته في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ ومنذ ٢٠٠٧ أصبحت تتدخل في الميدان العمراني عن طريق السياسة الجهوية وفي إطار تعزيز التنافسية في الأراضي الأوروبية. ولا شك في أن سياسة التماسك (الترابي والاجتماعي والاقتصادي) هي التي ستضطلع في المستقبل بدور خصوصي على الصعيد العمراني. س. د.

من الطبيعي أنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن لا يكترث بالمسائل العمرانية لأن ٨٠% من سكانه يقيمون في المدن والذين يتمتعون منهم بموطن عمل في هذه المدن يمثلون نسبة أكبر من هذه بكثير. وطيلة مدة البرنامج التي انتهت حديثًا (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)، تم إسناد ١٦ مليار أورو لبرامج عمرانية وهي تمثل ١٤% من اعتمادات التعهد الهيكلية في الاتحاد الأوروبي، وهي ترمي إلى الأهداف التالية:

- تمكين بعض المناطق التي تشتمل على بعض المدن الكبيرة في أوروبا الجنوبية من تدارك تأخرها (الهدف عدد١)، ومنذ سنة ٢٠٠٤ اتسعت هذه العملية لتضم تقريبًا كل كبريات المدن في بلدان شرق أوروبا الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي.

---

(١) Futuribles, N° ٣٥٤. Juillet – Août ٢٠٠٩, pp. ٩٣ - ٩٦

(٢) Jean- François Drevet: هو موظف سابق في المفوضية الأوروبية، الأقوال الواردة هنا لا تلزم إلا المؤلف.

- تمكين بعض المناطق الصناعية القديمة في شمال غربي أوروبا من التكيف مع الظروف الراهنة حتى تستصلح الأراضي والمواقع الصناعية المهملة وتقاوم الإقصاء الاجتماعي (الهدف الثاني).

وقد جرت هذه التدخلات في إطار السياسة الجهوية واستراتيجيات التنمية العاملة على استغلال علاقات الترابط بين المدن والأرياف.

- من المنطقي تقنيًّا تمويل تحسين العمران وتجديده في إطار السياسة الجهوية، والعمليات المدرجة تقدمها الجماعات العمومية الترابية. وأما الاختيار أو المصادقة فتقوم بها الدول الأعضاء.
- وتحرص المفوضية الأوروبية في المستوى السياسي، على احترام مبدأ التفريع، إذ ترى أنها ليست ملزمة بأن تعالج في بروكسيل مشاكل ترفض دول أعضاء عديدة معالجتها انطلاقًا من العاصمة بالتدخل في سير التخطيط الحضري.
- وأقرت المفوضية الأوروبية، بصفة تجريبية، برنامجًا للتدخلات الخصوصية في الوسط الحضري، وفعلًا مولت منذ ١٩٩٠ بعض المشاريع النموذجية لتجديد العديد من الأحياء المتأزمة وساعدتها في ذلك البلديات مباشرة(٣)، وفي الجملة تم إنجاز ٥٩ مشروعا نموذجيا بين ١٩٩٠ و١٩٩٩ بمبلغ جملي يساوي ١٦٤ مليون أورو. وكان لها تأثير هام إذ دفعت إلى تبادل التجارب ونشرت منهجيات جديدة وعقدت صلة مباشرة بين المفوضية والمنتخبين البلديين، وقد وجد رؤساء البلديات في العديد من كبريات المدن الأوروبية أنفسهم أمام مشاكل مماثلة ففضلوا أن يتدارسوا معًا مصاعبهم فيها وخطط عملهم.

برنامج «عمران» (Urban):

في سنة ١٩٩٤، قررت المفوضية الأوروبية بعد أن وجدت في نتائج المشاريع النموذجية ما يعززها، البدء في برنامج أوروبي مشترك «Urban» يشمل ١١٨موقعًا في الاتحاد الأوروبي (وأعضاؤه آنذاك ١٥) الذي ساهم فيه مع الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية والصندوق الاجتماعي الأوروبي بمبلغ ٩٥٠ مليون أورو، ويبلغ عدد السكان المعنيين بهذا البرنامج ٣ ملايين ويقيمون بنسبة ٨٦% في مدن تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ ساكن، ويساوي معدل مساهمة المجموعة الأوروبية ٤٨

(٣) الصناديق الهيكلية المشتركة تمر، بصفة عامة، بالإدارات المركزية في الدول الأعضاء.

أورو لكل ساكن في المناطق المؤهلة للانتخاب وذلك يمثل نصف المبلغ المنفق تقريبًا، وأما ٣٨% من المبلغ العام فقد وقع استغلالها لإعادة تأهيل المباني والبيئة. وأنفق ٢٣% منه في عمليات الإدماج الاجتماعي و٣٢% لتطوير المؤسسات وإحداث مواطن الشغل.

وقد واجهت تطبيق هذا البرنامج صعوبات تقنية عديدة، من ذلك أنه لم يكن من الهين اختيار المدن(٤) وضبط حدود الأحياء المتأزمة. وهذه الأحياء محددة بوضوح في بعض البنى الحضرية (مثل المدن القديمة أو المدن المغلقة) إلا أنه توجد وضعيات كثيرة يكون من العسير جدًّا ومن الاعتباطي حقًّا وضع حدود فيها. ولكن العائق الأكبر يتجسم في ما انجر للمفوضية الأوروبية عن ذلك من حِمل إداري ثقيل (أكثر من مائة برنامج موزعة على الدول الخمس عشرة الأعضاء في ذلك العهد) وتعقيدات كبيرة للمستفيدين (إذ واجهوا إجراءات معقدة للحصول على مبالغ مالية صغيرة).

وأثناء إعداد البرنامج لفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ اعتبرت المفوضية أن المرحلة التجريبية طال أمدها واقترحت إدراج مهمات عمرانية في التدخلات بعنوان الأهداف (وتعرف هذه المهمات باسم التيار الرئيسي) ولكن البرلمان الأوروبي عارض هذا الاقتراح معتمدًا في ذلك على صلاحياته في مجال الميزانية وأبقى على البرنامج كما هو، فتواصل تطبيقه، وفي ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ استفاد من برنامج «عمران الثاني» (Urban II) ٢,٢ مليون ساكن موزعين على ٧٠ مدينة، ويساوي الاعتماد المسند لذلك ٧٠٠ مليون أورو، وهذا الجهد المالي مماثل للجهد المبذول في المرحلة السابقة. وفي سنة ٢٠٠٦ اقترحت المفوضية من جديد إلغاء هذا البرنامج مستندة إلى نفس الحجج التي قدمتها سنة ١٩٩٧، وتمت الاستجابة لطلبها هذه المرة.

ويبدو إجمالًا أن برنامج «عمران» حظي بقبول شعبي جيد في المدن المؤهلة للانتخاب لأنه يسر استنفار الإطارات والطاقات الفاعلة فكان حافزًا جيدًا لها، ورغم إلغاء المفوضية للبرامج العمرانية قررت مواصلة تبادل التجارب بتوطيد خطط العمل التي يقترحها «التنصت العمراني» وهو أداة تجمع بكيفية دورية المعلومات المتعلقة بجودة الحياة في أكثر من ٣٠٠ مدينة أوروبية وتعزيز شبكة أورباك (Urbact).

(٤) في إحدى الدول الأعضاء اختارت الحكومة بكل موضوعية المدن قبل الانتخابات البلدية ببعض الأسابيع.

العمل العمراني منذ ٢٠٠٧:

توصي التوجهات الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣ بوضع برامج معينة تخص مختلف الرقاع الحضرية وترمي إلى تنمية المدن من حيث هي محركات للتطور الجهوي، وهي تتطابق في ذلك مع الفلسفة التقليدية في السياسة الجهوية الأوروبية ومع توجهها الجديد في إطار استراتيجية لشبونة ونعني:

- الاستراتيجيات التنموية الجهوية التي تستند إلى التكامل بين المدن والأرياف، ويمكن للعاصمة الجهوية أن تجتذب وظائف عالمية فتصبح بمثابة القاطرة التي تحرك شبكتها من المدن المتوسطية ويكون لها أثرها على المناطق الريفية حيث تجد ما تحتاج إليه من الفضاء ومن الموارد الطبيعية.
- ما تبديه المجموعة الأوروبية من إرادة لتنظيم النفقات الهيكلية بغية توطيد التنافسية بإعطاء الأولوية للبحث والتجديد من شأنه أن يعزز الاهتمام بالسياسات الرامية إلى تقوية الوظائف الحضرية في المراكز الرئيسية.

ومن البين أن هذين الاتجاهين لا يخلوان من التناقض لأن ما توليه السياسة الجهوية من أولوية تقليدية لفائدة المناطق الفقيرة قد تدفع بهذا الجهد إلى أن يراوح مكانه، ثم إن إقامة مشاريع صغيرة محدودة الأثر في مناطق ضعيفة التنافسية لن يحد من البون بينها وبين بقية المناطق وبالتالي، فمن الضروري التوفيق بين المقاربتين، وذلك ليس ممكنًا إلا في إطار استراتيجية تنموية جهوية جيدة.

وإلى مساعدات الصناديق الهيكلية(٥) تنضاف الآن مساهمة أدوات جديدة وخاصة منها مؤسسة «الدعم الأوروبي المشترك للتنمية المستديمة في المدن» (JESSICA)، وهي وليدة مبادرة مشتركة بين المفوضية والبنك الأوروبي للتمويل، ومن مهامها أن تضمن مراعاة أحسن لمصالح القطاع الخاص لأنه، في آخر المطاف، هو المحدث الرئيسي لمواطن الشغل، وأن تراعي كذلك الزيادة في القيمة المضافة التي ستحد من الفوارق، وتلك هي الغاية لكل سياسة جهوية ناجعة.

ومن المفترض مبدئيًا، أن تساهم سياسة التلاحم هي الأخرى في تنمية للفضاء الأوروبي تكون لها مراكز متعددة، وذلك ليس أمرًا بينًا واضحًا (ويعارضه العديد من الدول الأعضاء) ومن العسير تحقيقه (كإعادة التوازن بين باريس وسائر البلاد) حتى إن توفرت الكفاءة المشتركة في ميدان تهيئة المجال الترابي وهي ليست متوفرة حاليًا.

---

(٥) نفقات الإسكان ليست محل اقتراع إلا في الدول الأعضاء الجديدة.

ومنذ ٢٠٠٥، أُنشئت مجموعة تمثل مختلف المصالح داخل المفوضية ومهمتها التنسيق بين بوادر الإدارات العامة في الميدان الحضري، والحق أنه من العسير، بل من المستحيل الفصل بين ما لهذه الإدارات من أعمال في المدن وما لها من سياسات شاملة، وقد بادرت المفوضية إلى ضبط المحتوى الحضري لسياساتها في العديد من الكتب الخضراء[٦] المتعلقة بالبيئة الحضرية والنقل الحضري بكل أصنافه والنجاعة الطاقية (الصيغة المختارة في هذه النقطة الأخيرة تتمثل في بسط خطة العمل[٧] وتليها التوجهات).

ورغم ضغوط دوائر الضغط المختلفة فإن المفوضية لا تريد أن تكون طرفًا فاعلًا في القرارات السياسية التي يجب أن تبقى من مشمولات السلط المنتخبة لهذا الغرض في المستوى البلدي ويليها في درجة أدنى المستوى الجهوي أو الوطني، وهكذا لا يبقى للمستوى الأوروبي المشترك البعيد عن الميدان إلا دور فرعي.

إن التلاحم الترابي الوطني الآخذ في البروز كهدف جديد مثقل بمعاني المستقبل وخاصة إن أضفنا إليه تعزيز التلاحم الاقتصادي والاجتماعي الذي تنص عليه الاتفاقية المقترحة الآن للمصادقة عليها، وهي ترمي إلى حسن مراعاة ما لسياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والجماعات العمومية من آثار ترابية، وهكذا يمكن للمفوضية أن تتدخل في إطار مشمولاتها التي سبق أن أقرت لها حتى تكون الآثار الترابية المنجرة عن تدخلاتها على الميدان متلائمة مع هذه الغاية.

---

(٦) هذا الإجراء يسمح للمفوضية بإحلال النقاش ثم تستعمل مساهمات المشاركين فيه لضبط اقتراحاتها التي ستكون عند الاقتضاء هي المحتوى لكتاب أبيض.

(٧) Plan d'action pour l'efficacité énergétique: réaliser le potentiel. Bruxelles: communication de la Commission européenne, ٢٠٠٦, COM (٢٠٠٦) ٥٤٥.